● أخبار قصيرة

فرنسا.. فتح المفاوضات لرفع سن التقاعد

أعلن رئيس الوزراء الفرنسي الجديد، فرانسوا بايرو، عزمه إعادة فتح المفاوضات حول خطة إصلاح نظام التقاعد المثيرة للجدل، والتي تتضمن رفع سن التقاعد من ٦٢ إلى ٦٤ عاماً.

وخلال خطابه الأول أمام الجمعية الوطنية، صرح بايرو قائلاً: "قررت إعادة طرح هذا الملف للنقاش مع الشركاء الاجتماعيين، ضمن إطار زمني محدد وبشفافية تامة".

وأكد رئيس الوزراء التزامه بالبحث عن "مسار إصلاحي جديد بعيداً عن الأفكار المسبقة والخطوط الحمراء، بما في ذلك مسألة سن التقاعد، شريطة ضمان التمويل المستدام لأي تغييرات مقترحة".

تركيا تقدم حوافز مالية لزيادة معدل المواليد

تماشياً مع برنامج زيادة عدد السكان، ستقدم تركيا اعتباراً من بداية عام ٢٠٢٥ مساعدة شهرية مدى الحياة قدرها ٥٠٠٠ ليرة تركية للأمهات عن طفلهن الثاني.

وأعلن الرئيس التركي، إلى جانب تسمية عام ٢٠٢٥ عاماً للأسرة، أن قرض الزواج قد ارتفع إلى ١٥٠ ألف ليرة بدون فوائد لتحسين معدل الإنجاب وزيادة عدد السكان.

وقد وصل معدل النمو السكاني في تركيا إلى حوالي ١,٣ ٪، وتسعى الحكومة التركية خلال خطة خمسية إلى رفع معدل النمو إلى ٢,١ ٪ من خلال زيادة قروض الزواج، وتقديم مساعدة مالية مدى الحياة قدرها ٥٠٠٠ ليرة لكل طفل للأمهات، وتوفير السكن للأزواج الشباب.

باكستان تشدد إجراءاتها ضد مهربي البشر

شددت الأجهزة الأمنية والشرطية الباكستانية الخناق على مهربي البشر. فبعد وفاة مئات المواطنين الباكستانيين نتيجة انقلاب قوارب صغيرة كانت تقلهم في البحر المتوسط أثناء محاولتهم الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، قامت وكالة الاستخبارات الفيدرالية الباكستانية باعتقال العشرات من زعماء تهريب البشر في مناطق غوجرانوالا وسيالكوت وغوجرات ومندي بهاء الدين في إقليم البنجاب.

وفي إجراء استثنائي يعكس النهج الجاد للحكومة المركزية الباكستانية في مكافحة المهربين، تمت مصادرة جميع ممتلكات المهربين وتجميد حساباتهم المصرفية. ومن المقرر أن يواجه المهربون أقصى العقوبات بعد محاكمتهم.

في ظل صراع المصالح

تحولات السياسة الأمريكية تجاه أوروبا والقطب الشمالي

في ظل المشهد الجيوسياسي المتغير بوتيرة متسارعة، تبرز العلاقات الأمريكية-الأوروبية كمحور محوري في تشكيل ملامح النظام العالمي الجديد. مع التحولات العميقة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حلفائها التقليديين في أوروبا، مع تركيز خاص على التطورات المثيرة للجدل في منطقة القطب الشمالي وقضية غرينلاند.

تكتسب هذه التحولات أهمية استثنائية في سياق التنافس العالمي على الموارد الاستراتيجية، خاصة تلك المرتبطة بالتحول نحو الطاقة النظيفة والتكنولوجيا المتقدمة. وتكشف الدراسة عن كيفية تشابك المصالح الاقتصادية والجيوسياسية في صياغة السياسات الأمريكية، وتأثير ذلك على العلاقات عبر الأطلسي التي طالما اعتُبرت ركيزة أساسية للنظام العالمي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

النزعة الإستعمارية

حذرت كل من ألمانيا وفرنسا دونالد ترامب من تهديد الدنمارك بالقوة العسكرية، بعد أن صرح الرئيس الأمريكي المنتخب بأنه لا يستبعد استخدام الوسائل العسكرية للاستيلاء على أراضي غرينلاند. وقد أكد وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو أن "الاتحاد الأوروبي لن يسمح بأي حال من الأحوال لدول أخرى بمهاجمة حدوده السيادية."

تظهر التطورات الأخيرة مصدر التهديد الحقيقي لأوروبا، كما تسلط الضوء على النفاق في الخطاب الأمريكي حول الإمبريالية الروسية المزعومة في أوكرانيا. يتجلى هذا في تصريحات شخصيات أمريكية بارزة مثل إيلون ماسك حول كندا، حيث يشير إلى قادتها ساخراً باعتبارهم "حكاماً" لمقاطعة أمريكية ويتحدث علناً عن ضمها. ثمة جدل حول التعليقات الأخيرة المؤيدة لترامب من قبل المحللين والسياسيين الروس الذين يؤيدون الترامبية بنزعتها المونروية الجديدة، مدعين أن هذا يخفف الضغط الأمريكي عن روسيا. بالنسبة للديمقراطيين الأمريكيين، يثبت وجود مثل هذه الآراء وجود "رابط بين ترامب وبوتين" لأنهم يفترضون أن كل شخصية إعلامية روسية تخضع لسيطرة الدولة.

السياسات الأمريكية في القطب الشمالي

قبل تهديدات ترامب المتعلقة بغرينلاند، كانت واشنطن تراقب هذا الجزء من العالم منذ فترة طويلة - كجزء من هدفها للسيطرة على القطب الشمالي وبالتالي "تطويق" روسيا بشكل أكبر. واستمر هذا في عهد بايدن أيضاً. في عام ٢٠٢٠، شاركت البحريتان البريطانية والأمريكية للمرة الأولى منذ ٢٠ عاماً في تدريبات مع القوات النرويجية والدنماركية فوق الدائرة القطبية الشمالية. وفي نفس العام، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن نيتها فتح قنصلية في غرينلاند، وتخصيص ١٢,١ مليون دولار كمساعدات مالية.

التطورات في عهد بايدن

كان الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن أقل صراحة وأقل ميلاً للتباهي من ترامب. ومع ذلك، ففي عهد بايدن قدمت واشنطن واحدة من أجرأ محاولات الاستيلاء على الأراضي في التاريخ، حيث ادعت ملكية جزء كبير من قاع المحيط، من خليج المكسيك إلى القطب الشمالي.

وفقاً للملخص التنفيذي لوزارة الخارجية الأمريكية المعنون "الحدود الخارجية للجرف القاري الممتد للولايات المتحدة الأمريكية" (صفحة ١٣)، فإن للأمة الأمريكية "حدوداً بحرية" أو حدوداً "غير محسومة" تتعلق بما يسمى "الجرف القاري الممتد" مع "الدول المجاورة" التالية: المكسيك، كوبا، جزر البهاما (منطقة الأطلسي)، اليابان (منطقة جزر ماريانا)، وروسيا (منطقة القطب الشمالي وبحر بيرنغ)، وكندا (في منطقتي القطب الشمالي والأطلسي).

المصالح الاقتصادية والجيوسياسية

ترتبط المصالح الأمريكية في قاع المحيط (بما في ذلك خليج المكسيك) وكندا وغرينلاند ارتباطاً وثيقاً بمصالح الطاقة لما يسمى بثورة السيارات الكهربائية وأهداف أخرى. وتتوافق هذه الأهداف إلى حد كبير مع المصالح التجارية لإيلون ماسك نفسه. هناك حاجة ماسة لمعادن مثل الكوبالت والنيكل والليثيوم للصناعة التكنولوجية. كما يدرس ترامب الآن إعلان حالة طوارئ اقتصادية وطنية لتمهيد الطريق لفرض تعريفات جمركية شاملة على الحلفاء والمنافسين على حد سواء. وهذا يمثل في الأساس حرب الدعم التي شنها بايدن ولكن بشكل أكثر تطرفاً.

إن خطط ترامب الجريئة، رغم صياغتها بأسلوبه الخاص المميز، لا تتعلق بميول شخص واحد أو "جنونه" بل لها علاقة كبيرة باحتياجات القوة العظمى المتعلقة بالطاقة وإعادة التصنيع. هذه العوامل الجيواقتصادية (بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية)، على الرغم من تشابكها مع المصالح التجارية (سواء لعائلة ترامب أو ماسك في كل حالة)، تعد أيضاً أساسية لفهم السياسات الأمريكية تجاه أوروبا وأوكرانيا. إنها جزء من الجهود اليائسة لقوة عظمى متراجعة ومثقلة بالأعباء ونخبها للبقاء في القمة - بأي ثمن، حتى لو تطلب ذلك معاداة الشركاء والجيران المقربين.

تشير هذه التطورات إلى تحول عميق في النظام العالمي، حيث تتصارع القوى العظمى على الموارد والنفوذ في عصر يتسم بالتغيرات المناخية والتحولات التكنولوجية السريعة. كما تكشف عن التوترات المتزايدة بين الحلفاء التقليديين وكيف يمكن للمصالح الاقتصادية والجيوسياسية أن تؤدي إلى تغييرات جذرية في العلاقات الدولية.

خطط ترامب، رغم صياغتها بأسلوبه الخاص، لا تتعلق بميول شخص واحد أو "جنونه" بل لها علاقة كبيرة باحتياجات القوة العظمى المتعلقة بالطاقة

أرمينيا تدرس طلب حل مجموعة مينسك

أعلن مكتب رئيس الوزراء الأرمني أن البلاد تدرس إمكانية طلب حل مجموعة مينسك من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لكن لم يتم تقديم مثل هذا الطلب بعد. ولم يجب مكتب رئيس الوزراء على سؤال حول ما إذا كان هناك اتفاق بشأن موعد تقديم هذا الطلب.

في حين أن جمهورية أذربيجان طالبت منذ فترة طويلة بحل مجموعة مينسك. وفي الصيف الماضي، أعلن إلهام علييف، رئيس أذربيجان، أنه اقترح على يريفان تقديم طلب مشترك لحل مجموعة مينسك إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

في ذلك الوقت، أعلن حزب "العقد المدني" الحاكم في أرمينيا رداً على علييف أن مجموعة مينسك يجب أن تُحل بعد توقيع معاهدة السلام، وأن حلها قبل إحلال السلام غير صحيح.

وقال ألين سيمونيان، رئيس البرلمان الأرمني: "يجب أن تكون المناقشات حول مجموعة مينسك بعد توقيع معاهدة السلام، لأنه عندما نوقع معاهدة السلام، ستفقد هذه المجموعة أهميتها بشكل طبيعي ولن تكون هناك حاجة إليها بعد ذلك."

لم يتضح من رد مكتب رئيس الوزراء الأرمني ، ما إذا كان موقف الحكومة الأرمنية قد تغير في هذا الشأن أم لا. هل يجب حل مجموعة مينسك بعد معاهدة السلام أم أن هذا الموضوع لم يعد مهماً؟

في نهاية العام الماضي، وصف رئيس وزراء أرمينيا اقتراح حل مجموعة مينسك بأنه بنّاء.

وأشار مكتب نيكول باشينيان إلى تصريحاته قائلاً: "نحن نفهم هذا الموقف بأنه إذا لم يكن هناك نزاع، فما الحاجة إلى هيكل لحل النزاع؟ لكننا نريد أيضاً أن نتأكد من أن أذربيجان تقترب من هذه المسألة بنفس المنطق وأن هدفها ليس، على سبيل المثال، تطوير خطاب ما يسمى بأذربيجان الغربية وتنفيذ سياسة عدوانية ضد أرمينيا."

وكان باشينيان قد اقترح في منشور على فيسبوك على جمهورية أذربيجان أن يمتنع البلدان عن التصريحات الاستفزازية، ومواصلة عملية ترسيم الحدود، وإنشاء آلية مشتركة للتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار، وحل قضية أسرى الحرب بشكل كامل، والعمل على تحديد مصير المفقودين، وبعض المقترحات الأخرى.

ورداً على هذه المقترحات، أشار مكتب رئيس الوزراء الأرمني إلى جزء آخر من نفس المنشور قائلاً: "شدد باشينيان على أن أذربيجان الغربية غير موجودة ولن تكون موجودة في أرمينيا، وأكد على ضرورة تخلي أذربيجان عن هذا الخطاب الذي يشكك في سلامة أراضي أرمينيا وكذلك إحلال السلام."

وصدر رد باكو على هذه المقترحات على الفور: هذه المقترحات غير كافية لباكو، وطالبت مرة أخرى بتعديل الدستور الأرميني.

وكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأذربيجانية مخاطباً نيكول باشينيان: "إذا كانت أرمينيا مهتمة حقاً بإقامة السلام مع جيرانها، فلماذا تمتنع عن حذف المناطق التي تسمونها أرمينيا الغربية وجمهورية ناغورنو كاراباخ من دستوركم وقوانينكم الوطنية؟"

في الصيف الماضي، أعلن إلهام علييف، أنه اقترح على يريفان تقديم طلب مشترك لحل مجموعة مينسك